الجلسة الرابعة والثلاثون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 11 شوال 1420(2000/01/18)
- **الرئاسة** : السيد المصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارون
- **التوقيت** : ساعة وربع ابتداء من الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة مساء
- **جدول الاعمال:**

1. مشروع قانون المتعلق بإحداث وكالة حضرية بفاس وإنقاذ مدينة فاس.
2. مشروع قانون يتعلق بتعديل المادة 20 من القانون المالي 99 كما وافق عليه مجلس النواب.

* * *

*** السيد رئيس الجلسة مصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين:**

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

افتتحت الجلسة الثانية المخصصة للتشريع.

حضرات السادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس جلسة هذا اليوم لدراسة النصين التشريعيين التاليين :

1. مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون المتعلق بإحداث الوكالة الحضرية لاقليم فاس وانقاذ فاس، كما وافق عليه مجلس النواب .
2. مقترح قانون يقضي بتغير المادة 20 من القانون المالي للسنة المالية 2000-1999 كما وافق عليه كذلك مجلس النواب.

في البداية وعملا بأحكام المادة 223 من النظام الداخلي للمجلس أعطي الكلمة للسيد وزير اعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان لتقديم مشروع القانون المتعلق بالوكالة الحضرية لاقليم فاس وانقاد مدينة فاس فليتفضل مشكورا.

*** السيد محمد اليازغي وزير اعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة والاسكان:**

بسم الله الرحمان الرحيم ،

السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين ،

يسعدني أن أتقدم أمامكم لأشرح هذا المشروع اللي هو مشروع تكميلي لقانون إنشاء الوكالة الحضرية لفاس وانقاذ مدينة فاس فكما تعلمون عملت هذه الحكومة وتعمل على توسيع وتعميم الوكالات الحضرية الموجودة ومنها الوكالة الحضرية لفاس وانقاد مدينة فاس التي كانت لحد الآن تشمل اقليم فاس القديم واقليم صفرو أي أنها تشمل عمليا 42 جماعة ما بين جماعة حضرية وجماعية قروية فالقانون الحالي يوسع نفوذها الترابي الى اقليم بولمان وبذلك سيصبح داخل نفودها الترابي 68 جماعة ما بين حضرية وقروية وبالتالي يطرح المشروع إذن عضوية المجلس الإداري وبذلك مطروح عليكم أن يكون في هذا المجلس الإداري رئيس الجهة حيث أن الوكالة اصبحت تغطي جهة فاس بولمان ورؤساء المجالس الإقليمية حيث أنه كان في السابق مجلس اقليمي واحد في فاس في حين أصبحت الآن ثلاثة مجالس إقليمية لدار الدبيبغ والمدينة القديمة وزواغة مولاي يعقوب بالإضافة الى المؤسسة المهنية التي هي الغرفة الفلاحية لاقليم ميسور فهذا هو المشروع إذن فيه توسيع النفوذ الترابي ليصبح يشمل مجموع الجهة وفيه تشكيل المجلس الاداري ليشمل السادة رؤساء الجهة ورؤساء المجالس الاقليمية للأقاليم الموجودة داخل جهة فاس بولمان وشكرا والسلام عليكم.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر اللجنة لتقديم تقرير لجنة المالية اثناء دراستها لهذا المشروع وزع التقرير إذن نفتح باب المناقشة مع

التذكير على أنه لم يسجل أي متدخل في هذه المناقشة أرى أن اتفاق المكتب يعني المعارضة الكلمة للسي عبد السلام بروال باسم المعارضة.

* المستشار السيد عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء، الأخت المستشارة،

السيد الرئيس،

لا يمكن أن لا نناقش مشروع قانون ولو أنه يبدو من حيث الحجم ومن حيث الموضوع هو بسيط جدا ولكن يشمل قطاعا مهما جدا ويشرف على هذا القطاع وزير نعتبره كذلك في مستوى الوزارة التي يديرها، السيد الوزير حتى لا نرجع تماما للمناقشة التي راجت عندما ناقشنا وصادقنا على المشروع المماثل المتعلق بالوكالة الحضرية ديال أكادير وأظن أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أبلغكم بمضمون مداخلتنا في هذا الموضوع كذلك لا نريد أن نكرر ماقلناه في اللجنة المختصة على مستوى مجلس المستشارين ولا كذلك أن نعيد ما قاله زملاؤنا في مجلس النواب لا على مستوى الجلسة العمومية ولا في اللجنة المختصة اللي انبغيوا نأكدوا عليه السيد الوزير هو كانعتبر ولا يمكن أن نتصور تعمير بدون :

1. تعميم الوكالات على المستوى الوطني وتغطية كافة التراب الوطني.
2. تأطير هذه الوكالات بأطر كفأة مقابل أجور وتعويضات في مستوى المهام المنوطة بها ولكن في إطار السيد الوزير في إطار تعاقدي بين الوكالة وهؤلاء الأطر لا نريد موظفون قارون بالوكالات.
3. لا يمكن أن نتصور التعمير بدون إعداد الوكالات بالوسائل المالية الضرورية في إطار الدعم الواجب تخصيصيه من طرف الحكومة انطلاقا من مبدأ اللي كانأمنوا به جميعا أن التعمير هي مهمة ومسؤولية الدولة.
4. السيد الوزير كذلك لابد من إعادة النظر في الإطار المؤسساتي للوكالات في اتجاه تحويل الوكالات من مؤسسات عمومية المعمول بها حاليا الى هيئات للجماعات المحلية وذلك لتفعيلها وحث السادة المنتخبين من التعاطي والمساهمة في هاته الوكالات خصوصا في المجالس الإدارية .
5. السيد الوزير ضمان موارد قارة وذاتية للوكالات حتى لا تبقى في المستقبل هاته الوكالات عبئا على الدولة والعادة جارية الممول هو الذي يتحكم من حد الوكالات، الامدادات ديالها كتجي من عند الدولة من طبيعة الحال الدولة هي سيدة التوجيه لهذه الوكالات قلت ضمان موارد مالية قارة وذاتية للوكالات لضمان استقلاليتها في المستقبل.
6. السيد الوزير إخراج الى الوجود مشروع القانون المتعلق بالشفعة الذي يمكن أن يكون أداة لتفعيل التعمير داخل المدارات الحضارية ومواجهة وهذا السيد الوزير اذكر فقط أنه مثلا في القانون المنظم للوكالة الحضرية ديال فاس فالفصل 14 من القانون ينص على الإمكانية ديال إحداث هذا القانون المتعلق بالشفعة، والشفعة في حد ذاتها لماذا نطلبها لكي السيد الرئيس نحن أعضاء السيد الوزير عفوا نحن أعضاء في مجالس الإدارة ديال الوكالات يتبين لنا أن هناك احتكار من طرف العديد من الأشخاص داخل المدارات الحضارية وفي المقابل ماكاينش شي طرف اللي يمكن له يفعل في إطار نزع الملكية ولو أن نزع الملكية هي من اختصاص الوكالة لكن ليس لها الامكانيات كذلك العديد من القطع الأرضية كتبقى محتكرة ولكن الوكالة إلى كان عندها حق ديال الشفعة أكيد بأن المعنين بالأمر غادي يفعلوا البقع الأرضية المتواجدة في المدارات الحضارية.
7. السيد الرئيس نطالب بمراجعة العلاقة بين الوكالة والجماعات القروية والحضرية صاحبة المجال الترابي والسلطات المحلية انطلاقا من كون رؤساء المجالس المحلية

هم أعضاء المجالس الإدارية في الوكالات أي هم المقررين مانلاحظه السيد الوزير هو أن رؤساء المجالس الحضرية والقروية هم أعضاء في المجال ديال الوكالات هم مقررين من جهة أخرى هم رؤساء ديال جماعات لهم ارتباط بالوكالة عن طريق السلطات المحلية وهذا الثلاثي السيد الوزير لا يعطي النتيجة دائما كاين الأخد والرد واحنا لا نخفي عليكم السيد الوزير بأن احنا كمنتخبين محليين لا نحس بأننا كأعضاء فاعلين ضمن المجالس الإدارية ديال الوكالات لكون هناك القانون لا نقول يضغط علينا ولكن القانون متواجد نحن تحت سلطة وصاية وزارة من وزارات الحكومة فهذا الثلاثي السيد الوزير لابد أن تجدوا له حلا باش يكون واحد النوع من العمل المباشر مع الوكالات.

السيد الوزير،

تلك هي بعض المقترحات التي أردنا أن نتقدم بها على مستوى المعارضة واغتنمنا مناسبة مناقشة هذا المشروع، أغتنم كذلك الفرصة لأشكر السيد الوزير على فتحه المجال للسادة المستشارين والبرلمانيين للتشاور ولابداء الرأي حول قطاع نعتبره من القطاعات المهمة التعمير هي مهمة ديال الجميع فالوزارة الوحيدة بالإضافة الى وزارة الصيد البحري هما الوزارتين الوحيدتين اللي لمسنا على مستوى البرلمان أن السادة الوزراء فتحوا المجال لإبداء الرأي قبل أن تأتي إما المشاريع أو القرارات فهذا الشيء لمسناه في اليوم التشاوري اللي السيد الوزير تفضل وألقى عروض في الموضوع واستمع إلينا قبل أن يتخذ القرار فيما يخص المشاريع القوانين المتعلقة بالتعمير كذلك لاحظنا على المستوى الكتابة التابعة للسيد الوزير المكلفة بالإسكان عندما السيد كاتب الدولة تقدم بيوم دراسي حول مشروع قانون يتعلق بتسديد الديون الرهنية وتفهمنا اليح هذا المشروع أكثر من هذا عندما صادقنا على المشروع السيد الوزير استدعانا الى يوم دراسي لتطبيق هذا القانون تنشكروه جزيل الشكر كذلك السيد الوزير لا نخفي عليكم شكرنا وللسيد كاتب الدولة في البيئة اللي هو كذلك استدعانا ليوم دراسي حول القوانين التي تنوي كتابة الدولة وضعها واستمع الينا ووعدنا كذلك بمدنا بمشروع لنعطي نظرة أخرى فالسيد كاتب الدولة وعدنا بوضع رهن إشارتنا حتى المراسيم ولو أن المراسيم هي مراسيم تطبيقية لاتدخل في المجال هذا كله السيد الوزير يعبر عن التواصل المتواجد ما بين قطاع التعمير واعداد التراب الوطني والبيئة وماين مجلس المستشارين.

السيد الوزير،

في الأخير لابد أن نثير موضوع فنتكلم عن الوكالة الحضرية لفاس ومولاي أحمد راه معنا هنا ولكن هي كذلك وكالة لا نقاد مدينة فاس السيد الوزير لا نكرر ما قلناه في اللجنة ولكن ما نسمعه مانلاحظه فيما يخص موضوع انقاد مدينة فاس السيد الوزير ياالله كاينة التسمية هناك وكالتين كاين LA DIR وكاين Agence urbeine كاين تضارب مُصَابٌ لو كان تنافس تنافس مزيان ولكن كاين هناك تضارب وما نسمعه حول الوكالة الثانية يستحي الجبين من ذكره أكيد السيد الوزير أنتم كحكومة أخذتم بعض الاجراءات فيما يخص التغيير ديال المدير أو توقيف ديال المدير ولكن نعتا ماكاينش منه ماكاين والو نائب برلماني ديال مدينة فاس يؤكد لنا هذا الشي كله أنا اسمعت السيد الوزير باللي المدير توقف ولكن السيد الوزير لا نريد أن نتوسع فهذا الشي قلناه في اللجنة فقط أردنا أن نثير هذا الموضوع لكون مدينة فاس ولو مدينة كسائر المدن المغاربة يعتبرونها عاصمة علمية فاس لأهل فاس ولكن ديالنا جميعا ما يمكن لناش اندوزوها فالوكالة هي الوكالة الحضرية لفاس ووكالة لإنقاد فاس نترجاكم السيد الوزير أن تعطوا اهتماما بالغا حول هذا الموضوع وشكرا السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب.

*** تعقيب السيد الوزير:**

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد النائب على ما وضحه من مواقف وعلى نظرته لهذه المؤسسة ولعملها ولعلاقتها بالمنتخبين ما أود أن أقوله هو أن

الوكالات هي في الواقع في خدمة الجماعات وهذا هو التوجه اللي أعطته الحكومة منذ تنصيبها ومنذ تصويت مجلس النواب على برنامجها في أبريل 98 لأننا بلادنا في حاجة إلى أن تغطى بوثائق التعمير أحسن الأقاليم للتغطية هي لا تتعدى 40٪ حاليا ومن مهام الوكالات الحضارية هي الدراسة والتخطيط وبالتالي وهنا الحكومة أخذت واحد المنهج بالنسبة للجماعات التي لها الوسائل هي اللي الكلفة عليها بالنسبة للجماعات المتوسطة نتقاسم الكلفة، الدولة تغطي نصف المصاريف والجماعة تغطي النصف الآخر وبالتالي بالنسبة للجماعات الفقيرة فالوزارة تتحمل مجموع الكلفة من دراسات وتخطيط ووضع وثائق التعمير بطبيعة الحال ماوجدناه هو أن جالس الوكالات الحضرية لم تجتمع منذ 96 في حين أن في قانونها يجب أن تجتمع مرتين في السنة لذلك حرصت الحكومة واجتمعت كل المجالس الادارية وبالطبع رغم أن القانون كان لم يصدر فقد قررت الحكومة دعوة السادة النواب والمستشارين لأن القانون يسمح لرئيس المجلس الاداري بدعوة أي شخصية يمكن أن تساهم، وفي انتظار أن يكون ذلك في القانون دعت الحكومة السادة النواب والمستشارين للجهة واستدعت كذلك المنظمات الغير الحكومية التي هي مهتمة بالتعمير والسكن ثم بالبيئة لتشارك وتناقش بالطبع الوصاية على الجماعات هي وصاية حددها الميثاق الجماعي ونحن بصدد مراجعة هذا الميثاق ولقد قال السيد الوزير الأول في تصريحه أمس أمامكم كيف ماهي النظرة التي سنسير فيها اتجاه أن تكون الوصاية وصاية بعدية وليست وصاية قبلية بالصيغ التي تضمن كيفما كان الحال كيف يستعمل المال العام .

إذن بالنسبة لقانون هذه الوكالات نحن الآن بصدد مراجعته لنرى التكون لهذه المؤسسات تكون لها هيكلة وأسلوب للعمل ومسطرة للعمل حديثة تجعلها بالفعل تقوم بمهامها وخصوصا وأنها في استطاعتها استقطاب أطر من مستوى رفيع أحيانا كالجماعات أو منطقة محتاجة اليهم لأننا لاحظنا في كثير من المجالس ليس هناك مهندس معماري المهندس المعماري موجود في الوكالة وبالتالي هو في خدمة الجماعة بقيت قضية فاس أحيانا أن هذه الوكالة تتسمى الوكالة الحضرية لفاس وانقاد فاس لكن الوزارة الوصية لم تعطيها لا الوسائل ولا التوجيه للإشتغال لانقاد مدينة فاس لذلك هذه الوكالة لم تشتغل قط بعملية انقاد فاس صحيح أن المغرب استفاد لكون هناك نداء وقرار اليونسكو اللي اعتبر مدينة فاس ثرات عالمي على غرار كثير من المدن في العالم لكن هذا لا يعفي الحكومة من الاشتغال بالموضوع وتخصيص الاعتمادات الضرورية لذلك لكن أسست وكالة أخرى كانت لها مهمة محدودة مضبوطة وهي كيف التخفيف من الكثافة السكانية للمدينة الأصيلة وإخراج العديد من الناس الى السكن خارج الأسوار وكذلك بعض الصناعات التقليدية خصوصا الملوثة أو التي تستعمل آلات التي يمكن أن تؤدي الى زعزعة تلك البنايات التي هي ترجع أحيانا الى قرون، لكن عملية خروج السكان تمت بدون تدخل هذه الوكالة فمدينة فاس عرفت تخفيف لكثافة سكانها بكيفية طبيعية حيث الناس خرجوا من المدينة القديمة واستوطنوا بعدد من الأحياء خارج الأسوار واشتغلت في كثير من الميادين بتوجيه من السلطة الوصية، بطبيعة الحال هذه الوكالة بمجرد تأسيس الحكومة طالبنا باجتماع مجلسها الإداري وبصعوبة كبيرة تم اجتماع مجلسها الإداري لأنه الوكالة، الوزارة اعداد التراب والتعمير ليست هي الوصية عليها لكن في النهاية اجتمع المجلس الاداري وهذا المجلس الاداري في السنة الماضية ولم يوافق على الحسابات وتقرر أن تتم فحوص مضبوطة لحسابات هذه الوكالة واجتمع المجلس الاداري أخيرا برئاسة وزارة الداخلية وبالطبع صدر عن هذا المجلس عدد من التوصيات التي أعتبر ستصحح الوضعية في هذه الوكالة ويمكن آنداك إذا تصححت هذه الوضعية أن يتم تعاون في مرحلة لأنه المؤسسة موجودة وفيها أطر وفيها عاملين وتعرفون أنه منهم بعض المعتصمين منذ أسابيع في الوكالة نظرا للمشاكل التي تراكمت على هذه الوكالة فهذا ما يمكن أن أقوله في هذه المرحلة وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل الآن الى عملية التصويت على المشروع مادة مادة :

- **المادة الأولى** :

- الموافقون : إجماع.

وافق المجلس بالإجماع على المادة الأولى.

ننتقل الى **المادة الثانية** :

- الموافقون : بالإجماع.

أعرض المشروع برمته على التصويت : الاجماع كذلك.

إذن وافق المجلس على مشروع قانون رقم **99/59** يقضي بتغيير وتتميم القانون **88/19** المتعلق بإحداث الوكالة الحضرية لإقليم فاس وانقاد مدينة فاس.

وننتقل الآن الى المشروع الثاني أو مقترح قانون يقضي بتغير المادة **20** من القانون المالي رقم **99/26** للسنة المالية **99-2000** كما وصلنا من مجلس النواب ، كما وافق عليه.

الكلمة لمقرر لجنة المالية باسم وزير المالية السيد الوزير تفضل الوزير كاينش؟.

*** السيد محمد بوزبع المكلف بالعلاقات مع البرلمان :**

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة للتقديم الذي ترغب وزارة المالية إعطاءه كبيانات فيما يخص موقف الحكومة من المقترح المقدم يجب التذكير بالتعديل الذي أدمج في المادة **20** من قانون المالية لسنة **99-2000** المتعلق بتخفيف الديون المترتبة على قروض المقاولين الشباب والمتمثلة في.

1. إلغاء فوائد التأخير بالنسبة للمقاولين الشباب الذين يأدون متأخرات ديونهم قبل فاتح يناير **2000**.
2. إعادة جدولة ديون المقاولين الذين لا يستطيعون تأدية متأخرات ديونهم قبل فاتح يناير **2000** وذلك بفائدة **5**٪ سنويا عوض **7**٪ المنصوص عليها أصلا غير أن جل المقاولين الشباب الذين عليهم متأخرات تصل الى ما يقرب من **150** مليون درهم لم يتمكنوا من تقديم طلبات إعادة الجدولة في الآجال المحددة ويقدر عدد ملفات المقاولين الذين يمكن أن تستفيدوا من هذا الاجراء بحوالي **1300** ملف توصلت البنوك حتى الآن بما يقرب من **15**٪ من هذه الملفات ولتمكين جميع المقاولين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للاستفادة من هذا الاجراء ارتأت الحكومة تلبية لرغباتهم أن يؤجل تاريخ نفاذ هذا الإجراء الى فاتح يونيو **2000** أي استجابة لما جاء في المقترح وعلى هذا الاساس فإن المقاولين يمكنهم الاختيار بين أحد من هذين البديلين التاليين.

1. تسديد ما بذمتهم من متأخرات سواء ما يتعلق بالأصل أو بفوائد الدين وفي هذه الحالة سوف يستفيد من الاعفاء الكلي بالنسبة لفوائد التأخير .
2. إعادة جدولة الدين من أصل وفوائد بسعر الفائدة يبلغ **5**٪ وذلك بناء على طلب يتقدمون به للبنك الممول لمشروعهم وذلك قبل فاتح يونيو **2000** يجب كذلك التذكير هنا في هذه المناسبة وهذه نقطة سبقت وأن طرحت أمام اللجنة بمناسبة مناقشة هذا المقترح كما وقعت إحالته وهو هل أن الأمر يتعلق بتعديل قانون المالية وأن تعديل قانون المالية لا يمكن أن يكون طبقا للقانون التنظيمي للمالية إلا في إطار قانون مالية آخر وأن هذا الأمر تختص به الحكومة أقول رفعا لكل إلتباس وحتى لا يمكن أن يؤول الموافقة على هذا المقترح كسابقة أقول بأن الأمر هنا لا يتعلق بتعديل قانون المالية وإنما يتعلق بتعديل نص خاص ارتبط بقانون المالية نظرا لما صارت عليه العادة عند تقديم المالية يقع كذلك التقدم بتعديل بعض نصوص القوانين التي لها ارتباط بقانون المالية فإذا في هذا الاطار حتى نكون متفقين على أساس الا يقع تأويل هذا على أنه تعديل لقانون المالية ويقع رفض هذا المقترح يعني من طرف المجلس الدستوري في حالة الطعن فيه إذن الأمر يعني هنا واضح أنه يتعلق بتعديل نص خاص سبقت الاشارة اليه في قانون المالية السابق.

شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

* **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير .

نفتح باب المناقشة أعطي الكلمة للسي عبد السلام بروال باسم المعارضة فليتفضل.

* **المستشار السيد عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

اخواني الاخت المستشارة،

تدخلي سيتمحور في ثلاث اتجاهات :

الإتجاه الأول هو الذي أثاره السيد الوزير في تدخله وهنا فقط أريد أن أتلو عليكم المادة 4 من القانون التنظيمي اللي صادقت عليه الأغلبية وجريتوا معكم المعارضة في المصادقة المادة 4 تقول لا يمكن تغيير خلال السنة أحكام قانون المالية للسنة إلا بقوانين للمالية تسمى ما بين قوسين قوانين معدلة الفصل 32 من القانون التنظيمي للمالية، كتذكروا وقع جدال طويل فيه من يضع قانون المالية واش احنا كمشرعين في إطار قانون عادي، أو الحكومة فقط الي غير ذلك.

هذا الفصل يقول يتولى الوزير المكلف بالمالية تحضير مشاريع قوانين المالية تحت سلطة الوزير الأول معناه احنا تقصينا المادة .

إحدى المواد تتكلم على القانون التعديلي يجري عليه ما يجري على القانون الأصلي معناه بأن القانون أو المقترح الحالي نعتبره يدخل في إطار تعديل القانون المالي وبالتالي عندما سنصادق عليه سيصبح قانون تعديلي للمالية .

وهنا ابغيت باسم المعارضة أن أشكر الزملاء في الأغلبية الذين تقدموا بهذا التعديل، بهذا المقترح، فنعتبره مكسبا للبرلمان بغرفتيه أتاح لنا الفرصة وتحررنا. سابقا كان يقال لنا ممنوع علينكم أن تبدلوا القانون المالي اليوم بتزكية من الحكومة وانطلاقا من مقترح قانون ديال الأغلبية بأكملها ماشي غير واحد من الأغلبية مقدم من طرف الأغلبية عن أكملها، وبموافقة وتزكية الحكومة اليوم أصبحنا من حقنا أن نعدل جميع قوانين المالية وهنا أطرح السؤال عندما تعلق الأمر بشيء جزئي وغادي انولي له، لماذا الحكومة لا تقدم تعديلا على 11 مليار ديال GSM فين هي؟ ما سمعناش أكثر من هذا الأخبار ولت تشاع بأن الاسبان والبرتغال تراجعوا أرادوا أموالهم 11 مليار الى حيدنا منها 4.5 مليار اللي كاينة في الميزانية كتبقى 7 مليار الميزانية ديال التجهيز اللي صادقنا عليها كلها 18 مليار 60٪ فين هي؟ ويجيبوا مقترح قانون فهنيئا للأغلبية اللي فتحت لنا الفرصة وهنيئا لنا كبرلمان اللي تحرر.

الاتجاه الثاني أو المحور الثاني هو المقترح في حد ذاته نعتبر له انعكاس مالي هو يمس قانون المالية وبالتالي يقلص من المداخيل قال لنا السيد الوزير المالية بأن الأمر يتعلق فقط بتغيير تاريخ، هاد المقاولين الشباب انعفيوا لهم من الزيادات عن التأخير الى خلصوا في 31-12-99 كانغيروا 31-12-99 وكانرجعواها 30-6-200 التغيير فقط نحن في المعارضة نقول لا اليوم النهار 1-18 العديد من المقاولين الشباب ما خلصوش الديون المتراكمة عليهم وبالتالي اليوم النهار 18 يناير مترتبة عليهم اموال ناتجة عن تأخيرات، فبهذا القانون غادي انعفيوهم والى ماكاينش هذا القانون خاصهم يخلصوا الفلوس وبالتالي هناك انعكاس مالي وهنا كانذكر الاخوان الزملاء المستشارين عندما تقدمنا جميعا اغلبية ومعارضة بتعديل القانون المالي 99-98 المادة 27 الشهيرة ، الحكومة آنداك شهرت السيف ديال الفصل 51 قالت لاهذا انعكاس مالي الفصل 27 في حد ذاته هو مماثل للمقترح أشنو كنا طلبنا الله يخليكم هاد الحكومة واحد العدد ديال الناس متابعين بأداء ضرائب ومستحقات راه مشاو للقياضة ووجدوا ازدحام وفات الوقت افتحوا لنا المجال باش انخلصوا واعفيونا غير من داك التأخير ماشي من الأصل من التأخير الحكومة قالت لاضغطت على الأغلبية وسحبته التعديل ديالكم أو المقترح ديالكم ولو أن السحب من بعد السي عبد الإلاه المكينسي جاء وقال لك أودي لاحق لكم في السحب قلنا آمين واحنا اضطررنا انسحبوا نفس المقترح نفس تغيير التاريخ هداك طلبنا انزيدوا ثلاثة أشهر كان 31-12-98 وابغينا انزيدوا ثلاثة أشهر حتى

31-3-99 قالوا لنا لا هذا نفس الشكل كالحلال كالحرام هذا ديالكم هذا لا، من هذا المنطلق كانقولوا كذلك البرلمان تحرر من الفصل 51 اللي كل مرة الحكومة تشهره علينا وهنا كانتوجه الى السيد رئيس اللجنة ديال الفلاحة والشؤون الاقتصادية وأتوجه الى السيد الرئيس الجامعة ديال الغرف ديال قطاع الصناعة التقليدية وأتوجه الى جميع الزملاء الممثلين ديال الصناعة التقليدية باش انطلب منهم واحنا في المعارضة متضامنين معهم المقترحات التي تقدمتم بها واللي مازال عند السيد الرئيس.... جبدواها لنا أعباد الله بالخيط ديال الصوف كانطلبو فقط TV تحيد منو لا الفصل 51 جبدوه لنا راه احنا تحررنا الآن.

أرجع السيد الرئيس، إلى الموضوع ديال المقترح في حد ذاته المقترح اشنو جاب مقاولين شباب، سلفوا الفلوس من عند الدولة ماشي من عند الدولة القانون أو الصندوق ديال النهوض بتشغيل الشباب كيسمح باش مقاول شاب يسلف في حدود مليون درهم كتوزع 45٪ تعطيها الدولة عن طريق الابناك و45٪ تعطيها الابناك و10٪ ديالوا اللي جاء في المقترح هو ذاك 45٪ ديال الدولة الى ابغيتي انعفيوك من الزيادة من تأخير ديال الأداء الأصل ديال الدين والفوائد البنكية هادو خاصك تخلصهم تخلص الأصل ديال الدين وتخلص الفوائد البنكية قبل من تاريخ معين الى خلصتيهم انعفيوك فقط من الزيادات على التأخير، ملي كانرجعوا الى الخطاب ديال السيد الوزير الأول اللي طرح البارحة ملي كانجيوا انقراوا الخطاب ديال السيد الوزير الأول كيقول إعادة والجملة الأولى هي، وهكذا حرصت الحكومة على أولا ثانيا الى آخره، إعادة هيكلة ديون المقاولين الشباب بإرجاء تسديدها الى أواخر شهر يونيو 2000. أعيد الجملة إعادة هيكلة ديون المقاولين الشباب بإرجاء تسديدها الى أواخر أي ارجاء تسديد الديون أصلا وفائدة وتأخير هذا الشي اللي قال السيد الوزير الأول البارحة واحنا سمعناه جميعا أشنوجاء في المقترح فقط اللي خلص الأصل وخلص الفوائد البنكية وقبل تاريخ معين انعفيوه من الزيادات ديال الغرامات واش أعباد الله هاد المقاولين الشباب هاد الشي اللي يستحقوه من هم هؤلاء المقاولين الشباب المعنيين الاحصائيات ديال الحكومة في حد ذاتها 85٪ من المقاولين الشباب يتعلقون بثلاثة ديال الفئات الأطباء الجراحون ديال الأسنان والمهندسين المعماريين فقط 15٪ اللي كتبقى لما تبقى راه ماكاين لمقاولين شباب ولا في دول كتونس سمحوا لهم في كل شيء في فرنسا احنا مقترح قانون بالضجة والقيامة قائمة الى غير ذلك لاش اللي خلص الأصل واللي خلص الفوائد وفي تاريخ معين انحيدوا له الفوائد والى حيدتي الغرامات وكنت في صعوبة انديروا معك جدولة ولكن بشرط والمقترح راه جابها الى ابغات الحكومة راه كاينة في المقترح الفصل 4 وكانظن كان سهو استثناءا من أحكام المادة الخامسة من القانون 87/36 كما وقع تغيره تحتسب 5٪ الفائدة المترتبة عن تأجيل تسديد الأقساط المتعلقة بحصة الدولة في القروض المشتركة الممنوحة للمقاولين وفي حالة عدم تمكين المعنيين بالأمر بالأداء السالف الذكر يمكن إعادة جدولة ما عليهم من ديون بعد موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالمالية وذلك بناء على طلب منهم يجب أن يقدم قبل فاتح يناير 2000 والآن غادي انأجلوه وانمدوه حتى 31 واحنا نعتبره في المعارضة أضحوكة بالنسبة للشباب المقاولون الشباب ينتظرون الإعفاء من الدين الاعفاء من الفائدة، الاعفاء من التأخيرات ويطالبون بدعم من الدولة انجيوا وانديروا ضجة وانغيروا القانون المالي عن أكمله وأنقولوا أودي اللي خلص قبل تاريخ معين الدين الأصلي والفائدة الله يسامح واللي أبغى من بعد شي جدولة يدير طلب وانجيوا وانگلسوا انداكروا معه فهذه أضحوكة كبيرة جدا.

الجانب الثالث أو المكتسب الثالث أو توضيح رؤية فيما يخص التعامل ديال الأغلبية مع الحكومة في إحدى التدخلات أحد الزملاء بالمعارضة قلنا بأن جميع مقترحات القوانين التي تتقدم بها الأغلبية هي أصلا مشاريع قوانين للحكومة فقط يقدمها كمقترحات لكون الحكومة بعض المرات تكون محرجة لتقديم مشروع القانون وكانعيطوا على الأغلبية وكانقولوا أودي لاهاكي المشروع وردية مقترح أو العكس بعض المرات فريق معين أو برلمان معين من الأغلبية يريد أن يتقدم بمقترح قانون ولكن يمكن الصيغة والا الحكومة تتبغي شويا... كتقبطو وتردو إلى مقترح قانون مشروع قانون هذا الشي اللي كلنا لكن قيل لنا آنداك لا البرلمانيين في

الأغلبية هم أحرار يتقدمون اليوم تبين السيد الرئيس أن الأغلبية والحكومة انسجمت فيما بينها ونسقت أعمالها ونحن نصفق لذلك هذا مقترح قانون، الزملاء مقترح قانون منكم كأغلبية من قدمه في المنصة من الحكومة أنابت عنكم لا علم لكم به هو مقترح ديال الحكومة أعطته لكم وكن امضيتوا عليه وصيفتوه الدليل راه اشكون اللي قدمه ماكاينش أتكلم عن المعارضة وأغلبية لا مقترح مماثل صادقنا عليه فيما يخص تمديد تنفيذ اتفيذ القوانين ديال الشركات الحكومة حشمت وماقدتش لأنها عندها التزام مع أرباب المهنة وعيطت للأغلبية هاكي دوزيه دوزوه ما يقرأ في الصحافة قانون آخر أو مقترح آخر ديال المحاكم التجارية لحسن الحظ القانون المتعلق بالمحاكم التجارية طارح في عضو من الحكومة اللي ماشي ديال الأغلبية ديال السيادة وراه مازال كيعاين وبذلك نسجل هذا التجاوب ما بين الاغلبية والحكومة ونصفق واليوم أعلنتم بأن هناك مقترحات قوانين الحكومة كتعطيها لكم وبالتالي ماتقولوش لنا مقترح ديالكم هو مشروع قانون مخفى ولكن كيفما كان الحال وكما قلنا في اللجنة الأمر يهم شباب ولو ضعيف جدا احنا في المعارضة يصعب علينا لا الامتناع ولا التصويت، ثانيا وهذا تعهد من المعارضة قلنا كلما أتى مقترح قانون ولو مزور ابحال هذا نحن نصوتو لصالحه. وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير السيد الوزير.

هناك الكلمة للأغلبية على لسان السي أحمد القادري تفضل.

* **السيد المستشار أحمد القادري:**

باسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة اخواني المستشارين،

بداية نريد في فرق الأغلبية أن نسجل أن هذه الأغلبية في البرلمان بمجلسيه تتحمل مسؤوليتها بشكل معقلن وبشكل يطبعه الالتزام لما جاء في برنامجها السياسي وفي برنامجها الحكومي، الحكومة السيد الرئيس نزولا بأغلبيتها في تصريحها الحكومي أعطت الأسبقية الأولى لمحاولة حل اشكالية البطالة والتشغيل وهذا الموضوع عما تعلمون عما قال جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني قدس الله روحه : بعض المواضيع يجب وليس بالديماغوجية فهاذ القضية ديال التشغيل اللي تنعرفوا أن هناك عنصر جديد يتعلق بحملة الشواهد ويتعلق بالجامعيين ويتعلق بالمتخرجين ونعرف أن الإدارة المغربية وأن الدولة المغربية مهما حاولت أن تستوعب في الوظائف العمومية كل المتخرجين فإنها بطبيعة الحال لن تستطيع تشغيل وتوظيف كل حملة الشواهد الذين يصلون الى مئات الآلاف ولهذا الحكومة اختارت في إطار الواقعية وفي إطار البيدغوجية أن توضح أن قضية التشغيل هي قضية المجتمع هي قضية التنمية هي قضية المساهمة لكل الأطراف الفاعلة داخل المجتمع المغربي وبطبيعة الحال التشغيل يجب أن يكون كذلك منطلق ذاتي للشباب ولهذا أعطت الامتياز للشباب لحامل الشواهد وأعطت قانون يخول لهم الحصول على قرض بدون تعقيدات ولا ضمانات كما هو الشأن في القروض العادية وبفائدة مخفظة وبآجلات طويلة الأمد وذلك لكل شاب حامل شهادة يمكنه أن يحصل على هذا القرض ليمارس إما مهنة حرة أو تجارة أو مقاولة وهذا الموضوع استفاد منه مقاولون شباب لحد الآن تيبلغ 1600 مقاولة شابة وهذا شيء أساسي ومهم وهو دعوة الى حث الشباب إلى الاعتماد على النفس في حل مشكلة التشغيل وجاء هذا الامتياز القانوني لأنه يتعلق بقروض تساهم فيها الابناك بنسبة 45٪ وكذلك تساهم فيها الدولة ب45٪ بمعنى أن الدولة تخصص اعتمادات لمساعدة هذه المقاولات وكان بطبيعة الحال عندما نتحدث عن القروض القروض لا تعني ونحن كما قلت هذه المواضيع نستغرب كيف يطلب التخلي عن قروض لا تملك الدولة الحق في التخلي عنها لأن هذا أولا المال العام، ثانيا يتعلق بأبناك التي هي القطاع الخاص ثم هذه القروض تعطى للتشغيل في مشاريع قد تكون ناجحة ولكن تتطلب دوما الوقت لتعطي ثمارها فهذا الموضوع الذي نتكلم عنه الاستاذ السيد عبد السلام ابغتي انتحاوروا مستعدين، فهذا الموضوع اللي تنسمعوا الحقيقة خاصنا

انعالجوه وهذا واحد القبة لها احترمها ما يمكنا شاي انطلقوا الكلام على عواهنه مايمكنا شاي اندعيوا الى دعوات يستحيل أن تطبق لافي المنطق ولافي السياسة ولا في القانون ولا في أي موقع من المواقع لأنه هذا واحد العمل اللي نفروض فيه المسؤولية ولهذا تنستغربوا كيفاش تنسمعوا في فرنسا وقع الإعفاء في تونس شيء غير موجود في المعاملات التي نريد الاستدلال بها وهذا موضوع نريد أن نغلط به الرأي العام وأعتقد أن مخاطبة الرأي العام يجب أن تنبني على روح المسؤولية على روح التعبئة هذا واحد الموضوع اللي خاصنا انقولوا بأنه موضوع ناجح ومبادرة ناجحة اتخذتها الحكومة وتدخلت الأغلبية في دورها المسؤول في تكميل هذا العنصر الايجابي لمساعدة مقاولات الشباب لعدم خضوعهم لمتابعات ولما يترتب عن ذلك من إكراه بدني وغيره واستمعنا بعكس الحقيقة بأن الأمر يتعلق فقط بتأخير الغرامات ولكن التقرير الذي يوجد بين أيدينا فيه في تقديمه أوضح السيد الوزير الاقتصاد والمالية بأن المقترح يرمي الى تمديد آجال أداء الديون المستحقة على المقاولين والمنعشين الشباب المستفيدين من القروض المشتركة من فاتح يناير الى غاية فاتح يوليوز فأين هي الغرامات وأين هي التأخيرات؟.

الوضوح تام في هذا المعطى والتعامل واضح في هذا المعطى وهذا الشيء لا يمكن أن نحرفه، كما أشار السيد الوزير أن هذا المقترح كذلك يرمي الي منح أجل جديد لطلب إعادة جدول الديون المذكورة في حالة عدم تمكن أدائها من فاتح يناير 2000 الى فاتح يوليوز من نفس السنة إذن لا يمكننا أن نقلب الحقائق، يجب أن نكون واقعيين لأن هذه وقائع ولا تتغير ممن يوجد داخل الحكومة أو خارج الحكومة لأن هذه وقائع ثابتة إذن هذا المعطى الذي أتت الأغلبية وجاء كمقترح، الحقيقة التعامل بين الحكومة والأغلبية وهو شيء طبيعي وعادي رغم أننا لا نريد أن ندخل في النقاس هل هذا المقترح أعطي من الحكومة أو من الأغلبية هذا شيء لا نعتقد أنه يفيد العمل الديمقراطي لأننا إذا كنا لا نريد أن نضع هذه القواعد فيجب أن نبدأ بأنفسنا ونحن نتذكر كيف ماوقع في مناقشة القانون المالي الحالي عندما أخذت المعارضة التعديلات التي قدمتها الأغلبية وقالت بأنني أتبنى هذه التعديلات فأن تأخذ الحكومة من الأغلبية والأغلبية من الحكومة شيء طبيعي ولكن أن تأخذ المعارضة تعديلات حررتها الأغلبية وتعبر عن أفكار الأغلبية وتقول أنني في المعارضة أقدمها باسم المعارضة فيجب على الأقل ألا ننسى أنفسنا عندما نريد أن نتقدم ببعض الملاحظات للآخرين.

كذلك السيد الرئيس، السادة المستشارين، عندما نسمع مناقشة فقهية دستورية قانونية نرحب بها بأنه في الدستور ليس فيه أغلبية ولا معارضة لا يمكن للمعارضة أن تغير الدستور مهما كانت قوتها والأغلبية مهما كانت قوتها لأن الدستور صادق عليه الشعب باستفتاء وهو قائم وعندما نتقدم من التفسيرات المتعلقة بالقانون التنظيمي المادة 4 لا يمكننا أن ننسى أولا وقبل كل شيء ماهو التعريف القانوني تاع القانون التنظيمي فالقانون التنظيمي هو قانون مكمل للدستور ولن يكون أبدا معارضا للدستور والدستور عندما يعطي سلطة التشريع يعطي هذه السلطة وهذا الاختصاص للسادة النواب وللمستشارين وللحكومة في شخص الوزير الأول ولا يمكننا أن نقول بأن التفسير انتاع المادة 4 الذي يتكلم عن القوانين التعديلية للمالية وكما تعلمون السيد المستشار المحترم والسادة المستشارين القوانين المالية هي مجموعة القواعد التي تتعلق بالمداخيل وبالنفقات وأن هذه المداخيل وهذه النفقات تعكس سياسة عامة فعندما تتكلم عن قوانين تعديلية نتكلم عن الاختيارات التي أتت بها هذه القوانين المالية وبطبيعة الحال عندما نصل الى وضع قانون تعديلي فهو يسمى قانون تعديلي ويحضر ولكن لا يمكننا أن نستنتج أن القانون المالي يصبح قانونا محصنا من كل تعديل لأنه الذي يملك المصادقة على هذا القانون يملك تعديله فلهذا ليس لنا أي تفسير نحتج به وهو تفسير المجلس الدستوري في هذه القضية انتاع الفصل 4 ماكاينش الآن التعديل الي كان التعديل في المادة فهو ممكن وإذا سمحتم في هذا الموضوع أنتم في نفسكم في عرضكم وقع لكم نوع من التعارض ونوع من الخلط لأنكم المادة التي درستموها تتكلم عن القانون 36 المتعلق بالمقاولين الشباب واللي جاء القانون المالي فقط بتعديل في هذا بمعنى أنه القانون الأصل هو قانون مستقل عن القانون المالي وأن ماجاء في قانون

المالية 2001-2000 هو مجرد تعديل لهذا القانون اللي أشرتم لمراجعه القانون 36 ولهذا اسمح لي السيد المستشار المحترم تنبغي نأكد أن المعطيات القانونية والدستورية ما يمكن لنا شاي أن نؤلها تأويلات خاصة من موقعنا لأن الدستور يعلى فوق الجميع والقانون التنظيمي هو مكمل للدستور ولا يتعارض معه ولهذا لا نريد أن ندخل في هذه الاشكاليات القانونية والدستورية اللي هي واضحة بقدرما نريد أن نؤكد على ايجابية الموضوع وعلى أن هذا الموضوع يهم مجموعة من المقاولين الشباب وهو أنه يساعد على تخفيف وعلى إعادة الجدولة وهذا شيء ايجابي لابد أن نسجله للحكومة وللأغلبية وهذا شيء طبيعي القانون الداخلي لا يطلب من أن نقدم نحن أعضاء الأغلبية مقترح قانون جاء من المجلس فالتقديم معروف يقدم من طرف صاحب المشروع والنظام الداخلي لا يتعرض الى هذا ولهذا أستسمح السيد الرئيس فنريد أن نؤكد على أنه يجب عندما يكون الأمر ابجابي نسجل أن المعارضة قالت أن هذا الأمر إيجابي وستصوت لصالحه فهذا هو المهم وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لازال تدخل المستشار الكونفيدرالية الكلمة لأحد الاخوان من الكونفيدرالية السيد علي لطفي.

* السيد المستشار علي لطفي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفيدرالي لمناقشة تعديل المادة 20 من قانون المالية 2000-99 وباختصار تصويتنا لصالح هذا المقترح يأتي انطلاقا من إيماننا وقناعتنا بأن الاهتمام والعناية بالمقاولين والمنعشين الشباب هو دعم وتشجيع للمبادرة الحرة لخلق مقاولات صغرى ومتوسطة والتي تعتبر المحرك الأساسي للنسيج الاقتصادي الوطني ولكل تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة مبتغاة طبعا، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا مهما في عملية التنمية لإسهامها في إنتاج الثروات وخلق فرص للشغل خصوصا إذا ما لقيت فعلا الدعم الكافي ضمن استراتيجية متجانسة وفعالة وفي ظل مناخ إداري ملائم تحكمه مساطر إدارية شفافة وعلاقة تسودها الأخلاق المهنية بين كل الفاعلين سواء الاقتصاديين أو الاجتماعيين أو السياسيين طبعا التي ستؤدي التحولات الاقتصادية التي يشهدها عالم اليوم في ظل العولمة والتي ستؤدي حتما إلى شروط تنافسية غير متكافئة تجعل المقاولين الشباب بالرغم من الكفاءات العلمية والمهارات وروح الابتكار متوفرة لديهم أمام تحديات وعوائق متعددة ومن ضمنها هيمنة الشركات الكبرى واحتكارها للسوق مقابل تدني القدرة الشرائية لدى أغلب الأمم من الطبقات الشعبية، عوامل وتحديات تضع المقاولين الشباب أمام صعوبات لولوج الأسواق الوطنية مما يستدعي وبالضرورة دعم وتشجيع هؤلاء وذلك عن طريق القيام بإصلاحات بنيوية والبحث عن آليات جديدة لتمويل مشاريعهم مع التقليص من نسبة الفوائد المترتبة عن القروض الممنوحة سواء التي تأتي من خزينة الدولة أو من الابناك خصوصا إذا عرفنا أن نسبة الفوائد لدى الأبناك تتراوح ما بين 9٪ هذا علاوة على ضرورة مراجعة النظام الضريبي الذي ظل يشكل عبئا ثقيلا على الملزمين وعائقا لتطوير المقاولة الصغرى والمتوسطة ثم من جانب آخر لابد من خلق مناخ عام للمنافسة الحرة والشريفة وذلك بإلزام الجميع باحترام القواعد القانونية قانون المنافسة، ميثاق حسن التدبير قانون الشغل، وتفعيل دور المحاكم التجارية ومحاربة الارتشاء، إن تنمية قدرات الخلق والابداع لدى المقاولين الشباب وتشجيعهم على خوض غمار المنافسة ومساعدتهم على ولوج مجال تكنولوجيا المعلوميات لهو بالتالي خلق للثروة الوطنية ولفرص الشغل والسلام.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

السيد الوزير:

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا باغي انرفع التباس لأنه الآن احنا تنشتغلوا بالتشريع وأن كل التأويلات يجب أن تكون تأويلات مسؤولة ومطابقة للقانون حتى لا يقع يعني إساءة لا فيما يخص التطبيق ولا فيما يخص يعني الكيفية اللي تفهم بها المقترح اللي وقعت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب لقد أوضحت يعني في المذكرة اللي تقدم بها السيد وزير المالية واللي في الواقع توضح لماذا وقعت الموافقة من طرف الحكومة على هذا المقترح لن أدخل في الرد هل هو مقترح صادر من الحكومة أعطته للأغلبية أو الأغلبية هي اللي اخدت المبادرة فهذه مسألة داخلية، لا تهم المهم أن الحكومة يمكنها أن توافق.. على مقترح صادر عن المعارضة، وهذا ما حصل في عدد من المقترحات التي تقدمت بها المعارضة المهم هو أن نصل إلى تحسين النصوص القانونية في بلدنا، أقول بأنه بالنسبة لهذا النص لأؤكد بأنه لا يتعلق نهائيا بتعديل القانون المالي ولابد أن نكون متفقين على هذا وأن لا ندخل في خلق سوابق لم نخلقها نحن بأنفسنا بحيث مجلس النواب ماشي كان هذا هو التوجه ديالو كان هناك احترام للقوانين التي وضعتموها أنتم وصوتم عليها من جملتها القانون التنظيمي للمالية وكذلك الفصل 51 من الدستور هو ملزم للحكومة وملزم كذلك للبرلمان ككل والبرلمانيين لأنهم لهم الحق في التقدم بتعديلات القوانين أو بمقترحات القوانين لابد أن يراه ماذا الالتزام بمقتضيات الفصل 51 فهنا فعلا هل هناك انعكاس مالي على هذا المقترح على التوازن المالي؟ الأمر يتعلق فقط فالتعديل ينصب فقط على فوائد التأخير وفوائد التأخير لا تدخل نهائيا في قضية التوازنات لأن هذا شيء لا يمكن أن يكون مرتقبا يعني الدولة عندما تضع نصا تشريعيا أو قانونا ماليا تفترض في أنه كل من له دين على الدولة يؤديه داخل الأجل وفوائد التأخير لا يمكن أن نحبسها نهائيا لا بالنسبة للضرائب ولا بالنسبة لأي دين من الديون هذا من جهة.

إذن الأمور واضحة لكن الفائدة من هذا وهو أنه فعلا لما تقدم المقترح الحكومة عملت بحث لمعرفة يعني التعديل الذي وقع إدخاله على النص المتعلق أو الذي ينظم القروض الممنوحة للشباب رأت هل فعلا وقعت الاستجابة من طرف الشباب لكي ينخرطوا في هذا التعديل ويتقدموا بإعادة جدولة الديون على أساس ماذا على أساسا واحد الفائدة مهمة جدا وهو أنه الفائدة انتقلت من 7٪ الى 5٪ سيستفيدوا منها الى انخرطوا في إعادة جدولة الديون ديالهم قبل فاتح يناير 2000 وجدنا بأنه لم يقع يعني الانخراط لحوالي 15٪ من الملفات في حين أنه عدد المقاولين الشباب 10 ألف مقاول مبلغ القرض هو 4 مليار و300 درهم الدولة ساهمت في هذا المبلغ بـ 300 مليار درهم فإذا لما لاحظنا بأن فقط كاين 15٪ اللي تقدمت من هذه الملفات قلنا ربما هذا الأجل غير كافي ولم يتيح الفرصة لجميع المقاولين الشباب أن يتقدموا بطلب إعادة الجدولة وأن يستفيدوا من التعديل الذي وقع إدخاله من طرف مجلسكم .

لهذا قلنا سنستجيب داخل السنة المالية، نحن نتكلم عن السنة المالية داخل السنة المالية ،يعني الى نهايتها عوض ما تكون فاتح يناير ستكون يعني فاتح يوليوز أي نهاية السنة المالية اللي وقع المصادقة عليها وعسى أن يساهم هذا في إعطاء الفرصة ممن لم يستطيعوا أن يتقدموا بإعادة الجدولة أن يقوموا بذلك داخل هذا الأجل الاضافي فإذا هذا الأجل الاضافي هو يعني في الواقع مقترح صادر من الأغلبية استجابت له الحكومة بعدما تأكد لها بأنه بالفعل أنه 15٪ اللي فقط تقدموا وباقية 85٪ ولكن بالنسبة ما انديروا المقارنة بالنسبة للمقترح اللي كان تقدم من قبل واللي فيه تمديدا لأجل فعلا عملنا بحث، ووجدنا بأنه العكس بأن أكثر من 90٪ اللي انخرطوا وجبنا في ذاك الوقت الإحصائيات بحيث ما وجدناش واحد الدافع لوجدنا دافع كنا انستجبوا ولك وجدنا بأن أكثر من 90٪ اللي يعني انخرطوا ولهذا الإحصائيات الآن ماشي موضوع ديالنا ،ولكن فقط أنا غير تنقول لكم لماذا؟ ماشي لأن هذا صادر من المعارضة ،وهذا صادر من الأغلبية هذا الحساب ماشي هو اللي عند هاد الحكومة احنا اللي فيه المصلحة تنحاولوا ماأمكن أننا انتفقوا عليه وهذا شيء اللي انتما لاحظتوه ويظهر من خلال الاجماع الحاصل على معظم النصوص اللي تقدمت ملي تيكون يعني تعديلات سواء صادرة من الأغلبية أو المعارضة تندرسوها بكل موضوعية وتنتفقوا عليها لأنه تنعتبروا بأنه كل يصدر عن حسن نية وبدون خلفيات يعني المهم هو المصلحة العامة، ولهذا يعني باش انكونوا متفقين بأنه لأنه الآن ماكاينش لا يمس بالفصل 51 ولايمس

كذلك بالقانون التنظيمي للمالية وهو تعديل مناسب، وأعتقد بأنه يحقق نوع من العدالة ونوع من المساعدة لهذا الفئات من الشباب.

تبقى الآن باش انتكلموا بكل وضوح طرح السيد المستشار هذا الشباب تيتسناوا بأننا انتنازلوا لهم على الديون هل يمكن هل يمكن الآن في بلادنا اللي تنعرفوا الامكانيات ديال البلاد ديالنا ش غادي يمكن انبقاو انعملوا يعني هذا النوع من الهدايا واش هذا الشيء سيساعد الشباب ديالنا وغادي يحدث فيه داك الروح ديال العمل وديال المثابرة وديال الجد باش يمكن لهم يربحوا ويخلصوا الديون ديالهم مايمكنش يعني الأب بالنسبة لأولاده وحتى وإن تكون عنده الامكانيات خاصوا يولف الأولاد بأنهم خاص يتعبوا باش يمكن لهم يصوروا الفلوس من استحقاق ويردوا له داك وحتى انهم غادي يورثو يردوا له إن اعطاهم شي سلفة هذا الأب مع الابناء ديالو وهذه تربية في جميع انحاء الدنيا، هذه هي العلاقة يعني لما تيكون الانسان تيفلس كاين قانون ديال الافلاس كاين العلاج ديال الحالات الخاصة كاينة في القانون واللي هي تتفرض ديك الساعة نفسها كقوة قاهرة لا على الدولة ولا على كل شيء ولا على الدائنين ولكن باش انولفوا الناس يبقاوا نسلفوهم وانقولوا لهم غادي انسمحوا لكم ما يمكنش وخاصة الشباب الشباب خاصنا انعلموا فيه روح المثابرة ، روح المغامرة وروح المخاطرة باش يمكن له يربح ويرد الدين ديالو، وفعلا يعني كاين واحد العدد اللي الآن تيكافحوا وتيردوا الديون ديالهم الى مشينا حتى خلقنا هذه الاشاعة بأن يمكن غادي انبداو انسمحوا راه الناس غادي تبتدئ عوض ما تستعمل الديون في الأمور الانتاجية اللي عندها مردودية غادي يبداو يستهلكوها في الأمور الاستهلاكية ويبدوا يبدروا ما خصناش انعلموا الشباب ديالنا هذا.

ولهذا خاص انفرقوا لما تكون التسهيلات اللي خاصها تغطى في واحد الوقت معين نظرا للأزمة الى غير ذلك تنتفقوا عليها كلنا كمشرعين وكحكومة لأننا هؤلاء أولادنا جميعا نتفق عليها ولكن خاصنا ما انفرطوش كذلك في الحقوق ديال الدولة وانعرفوا كذلك بأن الإمكانيات ديال البلاد ديالنا إمكانيات يعني ضعيفة هاد الشي اللي عندنا واحد 15٪ الا 17٪ هي اللي تتبقى باش تنقاضوها وانواجهوا هاد النفقات ديال التجهيز وغيره احنا بلد ماشي غني يعني احنا غني بسواعدنا وبالانسان ديالنا ولكن من ناحية ديال الخيرات ديالنا يعني ماعندناش احناما شي دولة بترولية اللي هي عندنا هذاك الفوسفاط ولكن عندنا أنتما تتشوفوا المنافسة اللي كاينة في العالم.

بالنسبة لهداك الفوسفاط هو اللي عندنا هو أحسن ثروة وعندنا أنتما تتشوفوا المنافسة اللي كاينة في العالم بالنسبة لهداك الفوسفاط هو اللي عندنا هذا الشيء اللي تيدخلوه الناس ديالنا اللي في الخارج هذا هو يعني هذا الشي اللي كاين والتصديرها انتما مع العولمة تتشوفوا المشاكل اللي كاينة يعني ديال العولمة واشنوا فارضة على المقاولات ديالنا والآن خاصنا انحميوها باش يمكن لها تواجه التنافسية هذا هو الواقع ديال البلاد ولهذا من الصعوبة بمكان اننا انبدوا انقولوا بأنه غادي انتسامحوا الا هذه ***النقطة الأولى***.

النقطة الثانية تنطلب باش يتحدف من المحضر ديال الجلسة الكلام اللي تقال بالنسبة أن هناك هدوك الناس اللي جاؤا وساهموا واستثمروا وابغاونا انرجعوا لهم فلوسهم هذا الشي راه خطير لا يمكن نهائيا للنواب وانتما كمستشارين يعني انردوا على هاد الصحافة وانردوا على هاد الناس اللي تيشيعوا الأمور هذه الأمور خطيرة بالنسبة لبلادنا احنا تمس بالمصداقية ديال البلاد احنا اعتبرنا بأنه هذاك اللي تيكتب هذا الشيء هو غير مسؤول.

أنا عارف بأن السي مولاي عبد السلام ما تيأمنش بهذه الأشياء ولكن تنقول بأنه اللي تيقول هذا الكلام راه غير مسؤول نهائيا اللي تيكبتها واللي تيقولها ماشي مسؤول لأننا احنا لما هذا الشيء اللي خدينا ساهمنا فيه كلنا، لأن المصداقية ديال البلاد صنعناها وهذه الاجيال كلها صنعناها باش يمكن لنا انوصلوا نبعوه بذاك الثمن وعدنا يعني واحد الأمل أننا انبيعوا بواحد الثمن الشيء الآخر بالثمن اللي هو مناسب هذا الشيء ملي غيدخل ماغتستفدش منه الحكومة تستفيد منه البلاد ولهذا خاصنا انحرصوا بالعكس انطمئن هادوك المستثمرين ولا الاسبان ولا

الفرنسيين ولا البرتغال ولا المريكان انطمئنوهم بأن البلاد فعلا توفي بالالتزامات ديالها، احنا الالتزامات اللي اخذيناها على عاتقنا في العقد غادي نوصولوا بها الي النهاية وبالعكس خاصكم تنبهونا وتنبهوا الحكومة باش يعني انحافظوا واتقبطوا بعشرة الأيدي هاد المستثمرين اللي هما ثاقوا في البلاد ديالنا وابغاوا يستثمروا فيها.

إذن مثل هذه الاشاعات واللي تتطلب هو أننا انكون صفا واحد باش تكون تتردوا عليها لأنها صادرة عن ناس غير مسؤولين وانتما يعني تنعتمدوا عليكم فيما يخص محاربة هذه الاشاعات واللي تيمكن يروجوها ناس في الواقع ضد البلاد.

شكرا السيد الرئيس السادة المستشارين.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير .

ننتقل الآن الى التصويت على مقترح القانون ستحذف هذه الفقرة من المحضر.

ننتقل الآن الى التصويت علي مقترح القانون وأعرض المادة الفريدة التي يتكون منها على التصويت :

- الموافقون : إذن وافق المجلس بالإجماع على مقترح القانون القاضي بتغيير المادة 20 من القانون المالي لسنة 99-2000.

وشكرا للجميع على مساهمته ورفعت الجلسة.